بيان صحفي

عاملات المنازل بمصر يثورون..."من حقي قانون يحميني"

٥ أبريل ٢٠١٢-القاهرة، مصر، عقد المؤتمر الختامي تحت عنوان "من حقي قانون يحميني" والذي يأتي في إطار مشروع "تحسين السياسات العامة لحماية حقوق عاملات المنازل في مصر" والذي تنفذه مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).



Figure ١ من اليسار إلى اليمين: الدكتور مدحت زاهد، الكاتب والصحفي، الدكتورة مايا مرسي المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة نبيلة رسلان أستاذ القانون المدني. صورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة: نهى سعد

وشهد المؤتمر مشاركة الشركاء المعنيين والمهتمين بقضية عمال المنازل في مصر منهم؛ ممثلين من الوزارات والمجالس الوطنية والأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية، وعاملات المنازل والمنظمات الدولية.

أكدت المديرة التنفيذية لمؤسسة الشهاب، الأستاذة رضا شكري، على أهمية معالجة وتعزيز حقوق عاملات المنازل في مصر كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. كما أشارت إلى أنه تم تصميم المشروع في البداية بناءً على احتياجات النساء داخل المجتمعات التي تعمل بها المنظمتين منذ سنوات، والتي تعمل بها الغالب من النساء في القطاع غير الرسمي وبالأخص في العمل المنزلي.

قدمت المنسق الوطني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة مايا مرسي، التهنئة لفريق عمل المشروع على الجهود المبذولة على مدى العامين الماضيين لتحقيق أهداف المشروع، مشيرة إلى أن هذا المؤتمر الختامي هو مجرد بداية لاتخاذ المزيد من الإجراءات لاستكمال العمل الذي بدئه المشروع على واحدة من أهم القضايا الحالية في مصر. كما دعت الدكتور مرسي إلى التعاون بين الشركاء المعنيين بهذه القضية على مواصلة تعزيز حقوق عاملات المنازل في مصر، مشيرة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف تبذل قصارى جهدها لمساعدة منظمة عاملات المنازل الغير الحكومية الناشئة للحفاظ على ما حققه المشروع.

أشارت رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، السفيرة نائلة جبرة، في كلمتها إلى أنه نظرا للطبيعة غير المحمية للعمل المنزلي، يمكن أن تتعرض عاملات المنازل لجرائم الاتجار بالبشر. وهكذا، تضمنت توصياتها؛ توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين في هذه المهنة، والعمل على آليات فعالة

لضمان تلبية الحقوق والواجبات للقائمين على هذه المهنة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة الانتهاكات لهذا القطاع.

كما أكد رئيس الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، السيد عبد الرحمن خير، إلى أن مشكلة العمال المنزليين يجب أن تكون قضية رأي عام في المرحلة الراهنة التي تمر بها مصر .وشدد أيضا على أن يجب أن يكون عمال المنازل تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وخاصة التأمين الصحي باعتباره واحدا من أهم عناصر الحماية.



Figure ٢من اليسار إلى اليمين: الأستاذة منى سعد المدير التنفيذي لجمعية العاملين بالمنازل، الأستاذ عبد الرازق أبو العلا، مدير المشروع. صورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة: نهى سعد

أعلنت وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة، أن الوزارة تدرس حاليا إمكانية إجراء تعديلات في قانون العمل والتعديلات ستشمل حقوق الأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي، وبالتالي ستتوفر الحماية الاجتماعية لهم، وسيتم عرض التعديلات على البرلمان وفقا لذلك. وأشارت أيضا إلى أنه، بالتعاون مع المشروع، قامت الوزارة بوضع ٨ معايير لقياس المهارات والتي ستساهم في تقنين وضع عاملات المنازل كما أنه سيعمل على تحسين مهاراتهم التقنية، وسوف توفر لهم ترخيص مزاولة المهنة، والذي سيكون أول خطوة لعاملات المنازل للحصول على التأمين الاجتماعي والصحي.

في إطار الجهود المبذولة لتوصيل أصوات عاملات المنازل للجهات المعنية، قدمت ممثلي جمعية العاملين بالمنازل الناشئة "معاونون" جلسة لشرح ومناقشة العمل الذي سوف تقوم به منظمتهم الجديدة ومطالبة الجهات المعنية بتقديم الدعم لهم. كما أعربوا عن التزامهم بمواصلة ما حققه المشروع معهم، ودعوا إلى المزيد من المؤيدين من جميع قطاعات المجتمع.

قدم مدير المشروع، الأستاذ عبد الرازق أبو العلا، نبذة عن إنجازات المشروع، التي اشتملت على العمل الذي قام به هذا المشروع على مدار العامين الماضيين والتي كانت مخرجاته ملموسة سواء كانت الدراسة التي سلطت الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الانتهاكات التي تتعرض لها عاملات المنازل، والتي سيتم على أساسها طرح سياسة حمائية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعاملات المنازل في مصر، وتقديم المشروع للخدمات الاجتماعية والذي كان له أثر كبير على تحسين البيئة التي تعيش فيها النساء العاملات في المنازل فضلاً عن تدريبات بناء القدرات التي حصلت عليها عاملات المنازل والتي ساعدتهم في حياتهم المهنية والشخصية. وأوضح أن كل الآمال موضوعة على استمرار الجهود من قبل منظمة العاملين بالمنازل الناشئة والتي ستكون الأولى من نوعها في تاريخ مصر. في حين ذلك قدمت المديرة التنفيذي للجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأستاذة زينب خير، عرض لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعاملين بالمنازل- 189يونيو ٢٠١١، ودعت إلى ضرورة التصديق

على الاتفاقية كنقطة انطلاق لتعزيز حقوق العاملات في المنازل وإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بهذه المهنة محلياً.

تضمن العرض الذي قدمته ممثل التحالف الإقليمي للعاملين بالمنازل-الأردن، الأستاذة مرام مغالشي، على رؤية التحالف الإقليمي لمعالجة مشاكل العاملات في المنازل في مصر، وشمل ذلك: إدماج العاملين بالمنازل في القانون العام، كخطوة أولى. كما ينبغي أن يحدد هذا القانون عدد ساعات العمل، والحق في تشكيل نقابة، والحق في الإجازات السنوية، واحترام إنسانية العاملين في الخدمة المنزلية، وكذلك خصوصية المنازل. من الناحية الأخرى، يتلقون عاملات المنازل التدريبات الفنية وبناء القدرات، وينبغي أن يكون هناك أيضا وكالات للمساعدة في حالات الاعتداءات على عاملات المنازل وتلقي هذه الشكاوى والقضايا من خلال خط ساخن، وأخيرا، مراقبة المهنة من خلال آليات واضحة المعالم.

وشددت الدكتورة عزة العشماوي، رئيس وحدة منع الاتجار بالبشر، بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، على أهمية تفعيل قانون عمل الطفل وقوانين الاتجار بالبشر للحد من جرائم الاتجار بالأطفال التي تتم من خلال هذه المهنة، وأهمية إصدار عقد عمل بناء على تشريع لتنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل المنزلي والحد من مخاطر الاتجار والاعتداءات، وحماية الطرفين. كما ذكرت أيضاً الدكتورة أنه ينبغي تفعيل آليات الإبلاغ ونشرها للحد من حوادث الانتهاكات وسوء المعاملة وخصوصا للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والذين هم الأكثر عرضة لهذه الجرائم.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

الأستاذة منة كامل، أخصائي الاتصال والإعلام الاجتماعي، مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمصر.

mennatallah.kamel@unwomen.org

الأستاذ: عبدالرازق أبو العلا. مدير المشروع- مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة
abdo@shehabinstitution.org